

التقاريـــر:

- التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في أفريقيا
- مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني المصري في أفريقيا
- التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية
- الحرب الأهلية في أفريقيا الوسطى
- الرؤية اليابانية للقضايا الأفريقية
- اتفاق أديس أبابا والقضايا العالقة بين دولتى السودان



التحديات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في أفريقيا

توفيق نوفل
باحث سياسي بالهيئة

تقديم:

تلعب السياسات الخارجية للدول دوراً أساسياً وهاماً في تحقيق تقدمها ونهضتها وتنمية عناصر قوتها، ويشهد الواقع تفاوتاً كبيراً بين الدول من حيث مدى قدرتها على تخطيط وتطوير وتكييف وتنفيذ وتقييم تلك السياسات، والتعامل المرن والمدروس مع التحديات التي تواجهها، سواء كانت تلك التحديات نابعة من داخل الدولة نفسها، أو نتيجة تفاعلها مع غيرها من الدول الأخرى في إطار بنية ونسق النظام الدولي بما قد يوفرانه من فرص أو يفرضانه من قيود وتحديات.

وقد شهدت سياسة مصر الخارجية في الفترة الأخيرة تراجعاً ملحوظاً، وإهمالاً لعدد من دوائر حركتها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور مصر عربياً وإقليمياً ودولياً، وصعود قيادات وقوى إقليمية منافسة لها، وبروز تحديات وتهديدات عديدة للأمن القومي المصري، لعل أخطرها تلك التحديات ذات الصلة بالدائرة الأفريقية، حيث تحولت أفريقيا خلال الثلاثة عقود الماضية إلى مصدر للتهديد بسبب تراجع الدور المصري فيها، وتعامُل النظام السابق معها بمنطق الاستعلاء والتجاهل، وعدم الوعي لأهمية ودور التعاون والتنسيق المصري الأفريقي على كل المستويات، وما يمكن أن يثمرانه من تعزيز لأوضاع مصر الاقتصادية والسياسية والأمنية، خاصةً مع تصاعد الصراع والتنافس الدولي على موارد القارة الأفريقية.

ورغم أن مراجعة تطورات السياسة المصرية تجاه أفريقيا تبدو من الأمور الأساسية والمنطقية والهامة للوقوف على ما اقترن بها من ظروف وعوامل وتحديات ومشكلات أثرت عليها سلباً أو إيجاباً، فإن الأهم من ذلك الآن هو البحث في كيفية عودة مصر مرةً أخرى إلى عمقها الإستراتيجي في أفريقيا، بعد أن قدمت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ فرصةً تاريخيةً لإعادة إحياء الدور المصري الرائد في محيطه الأفريقي، كما أنه من الضروري معرفة ما إذا كانت الدولة المصرية قادرةً في هذه المرحلة على التفكير الجاد والتحرك الفعلي والإيجابي للاستثمار وللتوظيف المناسب لطاقاتها ولقدراتها الذاتية، من أجل التواجد داخل القارة للاستفادة من الفرص المتنوعة والمتاحة فيها، ولدرء التهديدات المنبعثة منها أو بسببها؟.

أولاً : أهمية أفريقيا بالنسبة لمصر

تمثل القارة الأفريقية عمقًا إستراتيجيًّا وأمنيًّا لمصر زادت أهميته مع تزايد أهمية البعد المائي للأمن القومي المصري، وتنامي النفوذ الصهيوني في دول القرن

الأفريقي، وقد اكتشفت مصر أهمية أفريقيا في ثلاث مراحل تاريخية، كانت الأولى في الحقبة الفرعونية، والثانية في عهد محمد علي، والثالثة في المرحلة الناصرية التي اعتبرت أفريقيا الثانية من بين ثلاث دوائر صُنفت على أنها المجال الحيوي لمصر، واستطاعت الدولة المصرية في هذه المراحل الثلاث أن تكون أفريقيا أهم مداخل نهضتها، وفي المقابل يكون عدم إدراك أهمية القارة بالنسبة لمصر أحد مصادر التهديد الأساسية للدولة المصرية.

تشكل أفريقيا كتلة تصويتية كبيرةً في المحافل الدولية بـ ٥٤ دولة، وقد كانت هذه الكتلة ظهيراً سياسياً أساسياً للحقوق العربية خصوصاً المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، حيث ساندت مجمل المواقف العربية من السياسات العنصرية والاستعمارية والاستيطانية لإسرائيل، كما كانت سنداً أساسياً لحروب مصر ضد إسرائيل، خصوصاً حرب ١٩٧٣حيث قطع العديد من الدول علاقاته بإسرائيل، والتزمت الدول الأفريقية المصدرة للنفط بتفعيل سلاح النفط، وما زالت فاعلية هذه الكتلة ماثلة في ضوء وجود مخططات دولية ضد مصالح مصر في القارة، وما تزال هذه الأهمية ماثلة أيضاً لدعم مطلب مصر بالحصول على كرسي بمجلس الأمن الدولي، أو الموقف العربي المساند لقيام دولة فلسطين.

وتضم القارة بين جنباتها الكثير من الثروات الطبيعية والاقتصادية التي لا حصر لها، وإمكانيات هائلة للنمو الاقتصادي، فهي تمتلك ١٢% من احتياطات النفط الدولية، و٤٠% من احتياطات الذهب، و٥٢% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في العالم، بالإضافة إلى ثروات ضخمة من الأخشاب، وسوق استهلاكية واسعة غير مستغلة سيبلغ حجمها ١,٤ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠، وفقاً لتوقعات شركة "ماكينزي" للإحصاء، وهي في وضع يؤهلها لكي تصبح قوةً اقتصاديةً جديدةً في العالم في القرن الحادي والعشرين، إذا واصلت تبنيها للسياسات الاقتصادية السليمة، التي أثمرت عن معدل النمو الاقتصادي الذي تشهده حالياً، ويبلغ ٥,٣%، ويتوقع أن يصل العام الحالي (٢٠١٣) إلي ٥,٦%.

تتعدد الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تعود على مصر من تفعيل وتعميق تعاونها مع هذا الكيان الواعد، فالسوق الأفريقية التي تضم نحو مليار نسمة تشكل قاعدةً استهلاكيةً عريضةً تتسم بالتنوع الكبير في الأذواق ومواسم الطلب، وكذا مستويات الدخل فيها، وهو ما يعد بمثابة طاقة تصديرية كبيرة للمنتجات المصرية في العديد من القطاعات السلعية والخدمية، كما أن التعاون سيوفر المزيد من فرص الاستثمار، ويزيد من حجم التبادل التجاري، ويعمل على القضاء على مشكلة البطالة، من خلال إيجاد فرص عمل جديدة، فضلاً عن إمكانية استيراد المواد

الخام المستخدمة في الصناعات المختلفة من أفريقيا، دون الحاجة إلى استيرادهـا من أوروبا وآسيا بأسعار مرتفعة ومبالـغ فيها، وهو ما يصب في النهاية في زيادة الدخل القومي المصري، وقد اتجهت مصر للتصدير لعدد من الدول الأفريقية بشكـل منفرد، بجانب الانضمام إلى اتفـاقـيـة السوق المشتركة لدول شرق وجـنـوب أفريقيا والمعروفة باسم "الكوميسا"، كمـا بدأت التوجه نحو دول غرب أفريـقـيـا لتوسيع قاعدة تواجـدهـا فـي السـوق الأفريقية.

ثانياً : أهم التحديات والتهديدات

يبدو أن أخطر التحديات التي تواجـه مصر بعد رحيل النظام السابق تتمثل فـي أمنها المائي، بعد أن بلـغ عـدد الـدول الموقعة على اتفاقية عنتيبي- للتـعـاون الإطاري لدول حوض النيل- ست من دول الحوض التسع وهي: إثيوبيا، وأوغنـدا، ورواندا، وتنزانيا، وكينيا، وبـورونـدي، وهي الاتفاقية التي بدأت بتوقيعها كل من إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا في ١٤ مايو ٢٠١٠، ثم لحقت بهم كينيا بـعـد خمسة أيام، وأخيراً بوروندي في فبرايـر عام ٢٠١١، وذلك لإعادة اقتسام مـيـاه النيل بعد نحو ١٠ أعوام من المفاوضات الشاقة، في ظل رفض دولتي المـصـب (مصر والسودان) التوقيع لعدم موافقتهما على بعض البنود التي تضر بحـصـص البلدين من المياه، خاصةً مع إعطاء دول المنبع حق إقامة السدود، إلـى جـانـب اشتراط الكونغو الديمقراطية التوافق بين جميع دول الحوض للتوقيع على الاتفاقية.

ويفاقم من خطورة هذا التحدي مشكلة الندرة المائية التي بدأت مصر تعـانـي منها، فوفقاً لتقرير صادر عـن مـركـز المعلومات التابع لمجلس الـوزراء فـإن حجم مياه الأمطار الهابطة داخل حـوض النيل يبلغ نحو ١٦٦٠ مليار متر مكعـب سنوياً، لا يستغل منها سـوى ٤%، هي حصة مصر الثابتة منذ ٥٠ عـامـاً، والباقي يفقـد إمـا بالبخر، أو فـي المستنقعات والأحراش، أو يذهـب إلـى المحيط، وقد ذكر التقرير أن احتيـاجـات مصر من مياه النيل ستفوق مـواردهـا المائية بحلول عام ٢٠١٧، نظراً للنمـو السكاني السريع، ونتيجةً لـلـتـوسـع التنموي، وأنها ستحتاج في ذلك الوقـت نحو ٨٦،٢ مليار متر مكعب، في حين أن مواردها لن تتجاوز حينئذ ٧١،٤ مليـار متر مكعب.

وفى الوقت نفسه، فإن هناك بـعـض المحاولات المتكررة للقيام بمشروعات من طرف واحد تقوم بها بعض الدول بحجـة توقيع مصر والسودان لاتفاق عام ١٩٥٩ من جانب واحد دون التشاور مع بـاقـي دول النهر، والمثال على ذلك سد "تيكيزى" المقام على نهر التيكيزى، والذي سيحتجز ٩ مليارات متر مكعب، ويولد طاقة قدرها ٣٠٠ ميجاوات، قد تؤثر على حصة مصر حسب بعض الـتـقـديـرات، وبـذلـك فالاحتمالات قائمة بتزايد مـثـل تـلـك المشروعات التي قد تؤثر علـى الأمـن المائي المصري.

من جانب آخر تواجه مصر تحـــديـــات اقتصادية كثيرة في أفريقيا، منها المنافسة مع القوى الكبرى المتواجدة هناك بكثافة كالصين والولايات المتحدة الأمريـــكـــيــــة والدول الأوروبية التي تنتشر بضائعها في معظم دول القارة، وبأسعار تلبي معـــظـــم احتياجات السكان، إضافـــة إلـــى وجـــود مشكلات في نقل البضائع والـــتـــرويـــج والتعريف بالمنتجات المصرية للأفارقـــة، وارتفاع تكلفة التجارة مع هـــذه الـــدول لصعوبة الشحن والتخزيـــن وارتـــفـــاع المخاطر التجارية، وأحياناً غير التجاريـــة في بعض هذه الأسواق، بالإضافـــة إلـــى وجود قنوات وقدرات تسويقية وتمويليـــة أوروبية مستقرة في معظم هـــذه الـــدول، مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها.

ولازالت الأسواق الأفريقية حتـــى الآن لا تمثل سوى أقل من ٥% تقريبـــاً مـــن حجم الصادرات المصرية إلى دول العالم، وترجع هذه الحصة المتدنية، إلـــى عـــدم التفات الكثير من المصدرين المصريـــين إلى القارة السمراء، في ظل تركـــز مـــا يقرب من ٥٥% من حـــجـــم الصـــادرات المصرية إلـــى الأســـواق الأوروبـــيـــة والأميركية، والنسبة الباقية إلى منطقـــة الشرق الأوسط.

كما أسهم انحسار الدور المصري على المستوى الأفريقي في إتاحة الفـــرصـــة لإسرائيل لتعزيز تواجدها داخل الـــقـــارة السمراء، وتنشيط علاقاتها مـــع الـــدول الأفريقية التي تمثل نـــحـــو ٤٨% مـــن علاقات إسرائيل الدبلوماسيـــة مـــع دول العالم الخارجي، ولعل خطورة هذا التواجد الإسرائيلي أنه يتعدى أبعاده الاقتصاديـــة والسياسية إلى الجـــوانـــب الأمـــنـــيـــة والإستراتيجية، وبات تهـــديـــداً لـــلأمـــن القومي المـــصـــري، فـــبـــعـــد الأمـــن والاستخبارات والسياحة، دخلت تل أبيـــب إلى القارة بقوة عبر بوابـــة الـــمـــجـــال الزراعي، وباتفاقية وقعتها مؤخـــراً مـــع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـــة "يونيدو"، بهدف تطوير منظومـــة الأمـــن الغذائي، وخدمة المياه، وتحسين ســـبـــل التسويق والتصنيع الزراعييْن في القـــارة الأفريقية، وهو ما يعد تهميشـــاً لـــلـــدور المصري وخصماً منه، فالمعادلة بـــيـــن إسرائيل ومصر في أفريقيا، كما يـــراهـــا الخبراء والمحللون، ربح وخسارة، فكـــل ما تكسبه إسرائيل يكون علـــى حســـاب مصر والعكس صحيح.

واللافت للنظر في الاتفاقية أنها تشمل إدخال إسرائيل إلى الدول الفقيرة والأقـــل دخلاً ونمواً (دول حوض النيل) تقنـــيـــات التكنولوجيا الحيوية، وتقنيات الـــزراعـــة الحديثة، ودعم الصناعات الصـــغـــيـــرة والمتوسطة، والتنمية البيئية والمستدامة، وزيادة دور المرأة الأفريقية في التنمية.

ويطرح توقيع الاتفاقية التي تُعد بمثابة تقنين للدور الإسرائيلي داخـــل الـــقـــارة الأفريقية عدداً من التساؤلات حول حدود هذا الدور، وتأثيراته المستقبلية عـــلـــى الأمن القومي المصري، ومدى الاستفادة الإسرائيلية منها للحد من التـــحـــركـــات والجهود المصرية لتسوية ملف مياه النيل

مع دول المنبع تحديدًا، خاصة وأن السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر "تسفي مزال" وفي دراسته المُعنونة "الأزمة على امتداد نهر النيل" الصادرة في ٢٢ أبريل عام ٢٠١٠، اعترف بتدخل إسرائيل، وتنامي دورها في التأثير على دول المنبع من أجل تغيير موقفها من الاتفاقيات القديمة التي تنظم اقتسام المياه، كذلك اعترف بأن دعم المجهودات الرامية إلى تنفيذ مشاريع إروائية كإقامة السدود والبحيرات وتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي يخدم أهداف ومصالح إستراتيجية إسرائيلية ليس فقط في أفريقيا، بل في صراعها مع مصر والسودان.

وبشكل عام يتخذ الدور الإسرائيلي لإشعال أزمة المياه بين دول المنبع ودول المصب أكثر من مسار وفقاً للمراقبين والمحللين:

الأول: مسار تحريضي لدول المنبع بأن تستغل النصيب الأكبر من منابع النيل، فلا تسمح بتدفقها إلى مصر وبنسبة تربو عن ٨٥% ، كما تحرض على اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ من خلال الزعم أن هذه الاتفاقيات باطلة لأنها وقعت عندما كانت دول المنبع مستعمرات لبريطانيا، وكان عدد سكان هذه الدول الأفريقية منخفضاً.

الثاني: مسار عسكري استراتيجي، حيث تتولى إسرائيل عبر اتفاقيات أمنية ودفاعية أبرمتها مؤخراً- مع كينيا ودولة جنوب السودان وأوغندا وإثيوبيا- تعظيم القدرات العسكرية لهذه الدول من أجل إيجاد نوع من التوازن العسكري مع مصر.

الثالث: مسار تمويلي لا يتمثل فقط في تمويل المشروعات المائية كالسدود والبحيرات التي تختزن كميات كبيرة من المياه في منطقة أعالي حوض النيل، بل كذلك تأمين مصادر التمويل في الولايات المتحدة وإيطاليا والمؤسسات الدولية، أكثر من هذا فإن بناء السدود يستند على تقنيات إسرائيلية، وتشارك في بناء هذه السدود في نطاق مقاولات جزئية أو مكملة.

وتكمن خطورة الاتفاق المذكور الذي وقعته إسرائيل مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في أنه يمكن لإسرائيل من خلال تطبيق بنود الاتفاق، إلزام المنظمة بضرورة اعتماد وتمويل مشروعات زراعية ومشروعات للمياه في دول حوض النيل، تتجاهل "مبدأ الإخطار المسبق"، الأمر الذي من شأنه إلغاء ذلك المبدأ الدولي مستقبلاً، مما يمثل خطراً على الأمن القومي المصري، لاسيما بعد أن ظهر ما يعرف بـ "مجموعة المانحين الجدد"، وهى الدول والمؤسسات المانحة التي لا تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، فيما يتعلق بتمويل المشرعات الاقتصادية، بل يحكمها تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية.

وانطلاقاً من خطورة الموقف على النحو السابق، وفي ضوء الحديث الإسرائيلي المتصاعد عن أنه إذا ما أخلت مصر باتفاقيات السلام الموقعة عام ١٩٧٩، فإن إسرائيل ستفتح ضدها عدة جبهات، من بينها جبهة المياه، فإنه من الضروري دراسة الاتفاقية من كافة أبعادها وجوانبها للوقوف على تأثيراتها المستقبلية، وما تفرضه من متطلبات للتحرك لمواجهة المخاطر المنبثقة عنها.

ثالثاً: مقتربات ومقترحات التحرك المصري

تتعدد وتتنوع المقترحات والمقتربات والمداخل والآليات التي يمكن من خلالها عودة مصر إلى عمقها ومحيطها الأفريقييْن، ومواجهة التحديات التي تعوق سياستها الخارجية في أفريقيا، وتهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية في القارة، وتقطع الطريق أمام إسرائيل، ونفوذها الساعي إلى زيادة التوتر في دول الحوض وتأليب الدول الأفريقية على مصر، وخلق أزمات جديدة في المنطقة.

وقد ساهم العديد من الكتاب والأكاديميين والمراقبين والساسة والمهتمين بالشأن الأفريقي في طرح مثل تلك المقترحات والمقتربات، وأسهبوا في الحديث عنها، ويمكن إيجاز أبرزها في الآتي:

- إعادة صياغة وتصميم منظومة الأهداف والمصالح المصرية في أفريقيا، والتحديد الواضح والدقيق لها، وبلورة وهيكلة منظومة الأساليب والأدوات والآليات المستخدمة لتحقيقها، مع توافر الرغبة والإرادة السياسية الحقيقية لتعزيز سياسة مصر الخارجية في القارة.
- تطوير اقتراب جديد من ملف مياه نهر النيل يقوم على فكرة أن التشارك في النهر يجب أن يكون مدعاة للتعاون وليس الشقاق والصراع، مع التوقف عن نغمة التلميح أو التهديد باستخدام القوة لفض أي خلاف أو تعارض في الرؤي أو المواقف قد ينشأ بين دول الحوض، كما دأب على ذلك النظام السابق، وعدم التركيز على الأسانيد والدعاوي القانونية التي تعضد الموقف المصري، لأن ذلك يعطي انطباعاً وكأن الأمر نزاع قضائي بين خصوم، والأهم من ذلك تكثيف المشروعات المشتركة بين دول الحوض بمشاركة مصرية ملموسة في مجالات ترشيد وتعظيم الاستفادة من مياه النهر في مشروعات تنموية للزراعة وتوليد الطاقة، والاهتمام بحل وتسوية الأزمات والصراعات والمشكلات الأمنية والسياسية، في المنطقة، بما يحقّق الأمن والاستقرار فيها.
- تدعيم التعاون الثقافي المصري الأفريقي من خلال زيادة عدد المنح الدراسية للأفارقة، وإنشاء مكاتب ثقافية مصرية في الدول الأفريقية، وخاصة دول حوض النيل انطلاقاً من أمريْن مهميْن:

<u>الأول:</u> أهمية المكاتب الثقافية في

تحقيق رسالتها وأهدافـــهـــا مـــن تعميق العلاقات، وبناء الجـــســـور الفكرية بين مصر ودول القـــارة، من واقع المصالح المشتركة بيـــن شعوبها، وحاجتها الحقيقية إلـــي الريادة المصرية بكل صورها.

الثاني: أن لمصر علاقات تاريـــخـــيـــة راسخة بالفعل في أفريقيا، بدليـــل دراسة اللغة الحبشية فـــي قســـم اللغات الشرقية بجامعة القاهـــرة، إلي جانب اللغات الأخرى مـــثـــل الهوسا والسواحيلية وغيـــرهـــا، سواء منها اللغات التاريخيـــة أو الحية المتداولة.

- إعادة هيكلة مناهج التعليم المصريـــة، ووضع أهمية القارة الأفريقية وانتماء مصر لها، وخطورة انسلاخها منها في قلب هذه المناهج، وأن يحظى انتمـــاء مصر وهويتها الأفريقية، باهتمام مماثل لانتمائها وهويتها العربية والإسلامية، إذ أن اختزال الانتماء المصـــري فـــي المكون العروبي والإسلامي فقط أمر لا يستقيم مع تعدد المواريث الحضاريـــة التي أسهمت في تأسيس الشخصـــيـــة المصرية منذ القدم.
- أهمية المدخل التجاري والاستثمـــاري في إطار تصور استراتيجي أو رؤيـــة استراتيجية يضـــعـــهـــا الـــخـــبـــراء والمتخصصون للتعرف على الفـــرص الاستثمارية والتجارية في كل من مصر والدول الأفريقية، وإبراز المقـــومـــات والإمكانـــات المصرية، والمعـــوقـــات والتحديات التي تـــعـــوق الـــتـــعـــاون الاقتصادي بين الجانبين، وعلى سبيـــل المثال يمكن وضع رؤية للعـــام ٢٠٣٠ بحيث تكون مصر في هذا التاريخ هـــي الشريك التجاري والاستثمـــاري الأول لدول أفريقيا، وتصبح حصة أفريقيا من تجارة مصر الخارجية ٢٠% مـــثـــلاً ، وأن تكون حصـــة أفـــريـــقـــيـــا مـــن الاستثمارات المصرية الخارجية ٣٠% مقارنةً بالأوضاع المتدنية في الوقـــت الراهن، ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي ينبغي الشروع في عملية تخطيط استراتيجي تضع خطط وبرامج سنوية وخمسية، مع تحديد المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لإنجاز برامج تـــلـــك الرؤية، وإجراء تقييم سنوي لمستـــوى الأداء.
- الاهتمام بالمكاتب التجارية المصريـــة الموجودة في الـــدول الأفـــريـــقـــيـــة وتطويرها باعتبارها همزة الـــوصـــل ومصدر المعلومـــات والـــبـــيـــانـــات والدراسات بشأن الفرص التجـــاريـــة والاستثمارية في تلك الدول، وأن يكون اختيار عناصرها وشاغليها بناءً علـــى معايير الكفاءة والجدارة والاستحقـــاق، وهو ما ينطبق على أفراد البـــعـــثـــات الدبلوماسية الذين ينبغي حسن إعدادهم وتدريبهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لأداء المهام الموكولة إليهم.
- الاشتراك في صياغة المواقف الأفريقية من القضايا الدولية بشكل يوفق بيـــن مصالح القارة والمصالح المصرية مثل:

المسائل الاقتصادية، والاجتماعـيــة، والبيئية، ومكافحة الفقــر، واحــتــرام حقوق الإنسان واللاجئين.

- استخدام كافــة الأدوات الإعــلامـيــة المتاحة على النحو الذي يمكــن مــن تطوير الخطاب الإعلامي الــمــصــري باتجاه النهوض بأعباء تصحيح الرؤى والصور الذهنية السالبة التي تشكلــت لدي الأفارقة، وأثرت علــى مســيــرة التعاون والتواصل الحضاري بين مصر وأفريقيا، وتبرز في هذا الصدد أهميــة دور المكاتب الإعلامية التي ينــبــغــي زيادة عددها، وخاصةً في دول حــوض النيل، مع توفير ما تحــتــاجــه مــن إمكانيات مادية وكفــاءات بشــريــة، والارتقاء بما توظفه من أســالــيــب إعلامية مختلفة كالندوات، والمؤتمرات الصحفية، والمجلات، والــنــشــرات، والأفلام، والاتصال الشخصي المباشــر وغير المباشر لتحقيق الهدف القومــي المنشود.